المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

الايرادات النفطية ودورها في الاصلاح الاقتصادي في العراق

Oil Revenues and Their Role in Economic Reform in Iraq

م. د. كوثر محمد دهيم حسن
Kawthar Muhammad Dehaim Hassan
kdehyem@uowasit.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

الكلمات الرئيسية: ايرادات النفط العراقي، الاصلاح الاقتصادي في العراق
Keywords: Iraqi oil revenues, economic reform in Iraq

المستخلص
يتميز الاقتصاد العراقي بانه يعتمد على مورد واحد في تمويل ميزانيته الا وهو القطاع النفطي الذي يشكل حوالي اكثر من 97% من ايرادات الميزانية، اما بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى تتسم بالتخلف والتراجع في ادائها الاقتصادي بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاوضاع غير المستقرة التي مر بها العراق، لذا على الدولة ان مجموعة من تتبنى الاصلاحات الاقتصادية من اجل معالجة المشاكل التي تمر بها القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام الايرادات النفطية في تمويل قطاع الاقتصاد والارتقاء بالاقتصاد العراقي.

Abstract

The Iraqi economy is characterised by the fact that it depends on one resource to finance its budget, which is the oil sector, which constitutes more than 97% of budget revenues. In contrast, the rest of the economic sectors are characterised by backwardness and a decline in their economic performance due to the political and economic conditions and the unstable conditions that Iraq has experienced, so The state must adopt a group of economic reforms to address the problems experienced by the economic sectors by using oil revenues to finance the economic sector and improve the Iraqi economy.

المقدمة
مر الاقتصاد العراقي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وخلال الالفية الثالثة حالياً بعدة مشاكل غير طبيعية منها الحروب المدمرة التي استهلكت كل ثروات البلاد وبعد عام 2003 كانت هناك وعود مثلاً اقامة الاستثمارات الاجنبية داخل البلاد وخلف فرص للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي والتحول الى نظام السوق، لكن تلك الوعود لم تنفذ وبسبب الانظمة السياسة التي نتج عنها ان تطبق السياسات الاقتصادية غير مناسبة للظروف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وهذا ادى الى ان يعاني العراق من ازمات شاملة وعميقة وصدمات اقتصادية متتالية يتعرض لها بين الحين والاخر بسبب انكشافه على السوق العالمية نتيجة لزيادة نسبة الاستيرادات من العالم الخارجي بنسبة اكبر من الاعتماد على المنتوج الوطني وهذه الامور نتج عنها ان يعاني العراق من عدة مشاكل اقتصادية منها حصول تراجع في معدلات النمو الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر و الاعتماد على قطاع واحد في تمويل اقتصاده وهو القطاع النفطي اذ تشكل نسبة الصادرات العراقية اكثر من 98% وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في قطاعات الدولة لذا لابد من ايجاد مجموعة من الاجراءات لمعالجة المشاكل

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

التي يتعرض لها الاقتصاد ومن ضمن هذه الحلول هو استخدام الايرادات النفطية والاستفادة منها في اجراء عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق.

اهمية البحث: البحث يهدف الى كيفية الاستفادة من العائدات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في عملية الاصلاح الاقتصادي للقطاع غير النفطي.

مشكلة البحث: يوضح لنا البحث ان الاقتصاد العراقي يمر بعدة مشاكل اقتصادية كبيرة في كافة قطاعاته الانتاجية بصورة كاملة لأنه يعتمد فقط على القطاع النفطي، عليه لابد من معالجة تلك المشكلة عن طريق اجراء مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي من ضمن سياقاتها هو الاستفادة من العوائد النفطية واستخدامها في عملية الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الاخرى.

فرضية البحث: ان الاستفادة من العائدات النفطية في عمليات الاصلاح الاقتصادية تكون سبب في حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية في العراق عن طريق زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة تنمية الصادرات الغير نفطية.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال توضيح كيفية الاستفادة من الايرادات النفطية في عملية الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الاخرى والنهوض بواقعها من اجل حل مشاكل البطالة والتضخم والفقر وغيرها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض البيانات والنتائج الموجودة التي تم تناولها في متن البحث

اولاً: مفهوم الايرادات النفطية والعوامل المؤثرة فيها

1- مفهوم الايرادات النفطية: يقصد بها مجموعة المبالغ المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط والتي تصدر النفط بكميات معينة حسب ما متفق عليها والدول المنتجة للغاز الطبيعي، وان حجم الايرادات النفطية يتناسب تناسباً طردياً مع اسعار النفط اذ كلما ترتفع اسعار النفط تزداد قيمة الايرادات النفطية وبالعكس، كذلك يتناسب حجم الايرادات النفطية مع مستوى الانتاج فعند زيادة كميات النفط المنتجة تزداد حجم الايرادات النفطية وبالعكس (تغريد داود سلمان 2016 ص 153)

– كذلك يمكن تعريف الايرادات النفطية وهي مجموعة المبالغ النقدية التي تحصل عيها الدول المنتجة للنفط مقابل تصديرها كميات معينة من النفط الخام الى الدول المستهلكة للنفط، وهذه الايرادات من النقود تمثل القيمة الحقيقية للمورد النفطي.(ابراهيم عبد العزيز اسماعيل مركز دراسات الوحدة العربية- 2004).

2- **اهم العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية:** توجد العديد من العوامل المؤثرة على قيمة الايرادات النفطية التي تؤثر تأثيرا كبيراً على الدول المنتجة للنفط ومن هذه العوامل هي:

أ- سعر النفط الحقيقي: تستخدم عملة الدولار في الدول المنتجة للنفط الخام وكذلك تستخدمها في تسوية المعاملات التجارية وبما ان الدولار يكون غير مستقراً نسبياً اي في حالة هبوط او ارتفاع، ففي حالة انخفاض اسعار الدولار سوف يؤثر على القيمة الحقيقية لإيرادات النفط، اي بمعنى ان القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية سوف تخسر الكثير من الارباح بسبب انخفاض الدولار.(صندوق النقد العربي ص 23).

ب- حجم الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام: كلما تزداد كميات النفط المنتجة والمصدرة الى الخارج في ظل ارتفاع اسعار كلما تزداد حجم العوائد النفطية اي توجد علاقة طردية بين كميات النفط المصدرة وحجم العوائد النفطية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

ت- سعر النفط الاسمي: تعمل اسعار النفط على تحديد حجم العوائد النفطية بالنسبة للدول المنتجة للنفط ففي حالة ارتفاع اسعار النفط تزداد حجم العوائد النفطية وبالعكس فمثلاً نجد انه في عام 2012 وصل سعر برميل النفط الى (110) دولاراً للبرميل الواحد وبلغت حجم العوائد النفطية للعراق حوالي (50) مليار دولاراً.

ث- حجم الاحتياطات النفطية: يقصد بها حجم الثروة النفطية التي توجد في اعماق الارض ولم تستخرج بعد وتم تحديد كمية الاحتياطي النفطي حسب عمليات البحث والتنقيب في منطقة معينة، فعند اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة تؤدي الى زيادة حجم الايرادات النفطية لأنه سوف يتم زيادة كميات الانتاج من خلال البحث والتنقيب (هيام خزعل ناشورص3).

ثانياً: مفهوم الاصلاح الاقتصادي واهدافه

1- **مفهوم الاصلاح الاقتصادي:** توجد تعاريف عديدة لمفهوم الاصلاح الاقتصادي نذكر بعضاً منها:

أ- يقصد بمفهوم الاصلاح الاقتصادي مجموعة من الاجراءات المنظمة التي تعدها الدولة لأجل رسم السياسات الاقتصادية المتبعة وذلك من اجل ازالة الاختلاف في بنيانها الاقتصادي والتوجه نحو المسار الاقتصادي الصحيح (عمر صقرص98)

ب-كما يقصد بالإصلاح الاقتصادي بانه عملية توجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق اهداف جديدة او موضوعة سابقاً، من اجل تخفيف الجوانب السلبية الناتجة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وان عملية المواءمة تشمل ابعاداً اقتصادية وسياسية ودولية ومن اجل انجاح هذه العملية لابد ان تستمر الدول على الاخذ بها(مصطفى مهدي حسين ص 116).

ت-الاصلاح الاقتصادي كذلك يعرف بانه مجموعة من الاجراءات والاساليب التي تتخذها الدول من اجل معالجة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني مثل انخفاض قيمة الاحتياطات النقدية او عجز الموازنة او عجز الميزان التجاري ارتفاع نسبة التضخم والبطالة وحدوث اختلال في القطاع المصرفي وتدني انتاج المشاريع العامة ....الخ من المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي لها اثار سلبية على سير الاقتصاد الوطني وزيادة المشاكل الاجتماعية(مصطفى محمد عبد الله ص 31).
ويتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من ثلاثة اركان رئيسية وهي:

ث-التثبيت الهيكلي: يعمل هذا المعيار على تحقيق التساوي الاقتصادي بواسطة زيادة العرض من خلال معالجة الاختلالات المختلفة والضغوط المستمرة على القطاعات الاقتصادية ويتم العمل على ذلك عن طريق الانفتاح الاقتصادي الوطني على التجارة العالمية اصلاح هيكل النفقات الحكومية والايرادات مع العمل على تقليص تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية المختلفة والنهوض بقطاع الخصخصة ويتم التحقق من ذلك بواسطة تخفيض التعريفة الكمركية وتخفيض نسبة ضرائب التصدير وزيادة نسبة الضرائب المباشرة والغاء الاعانات التسعيرية.

ج- التثبيت الاقتصادي ويقصد به تحقيق التوازن في موازنة الدولة والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض نسبة التضخم اي استخدام سياسة ادارة الطلب الكلي، الدول التي عليه يتم التثبيت الاقتصادي عن طريق تخفيض عرض النقد وتقليل الاجور وتخفيض الاتفاق الحكومي

خ- الابعاد الاجتماعية: يهدف هذا البعد الى تقليل الاثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادي على الطبقات الفقيرة عن طريق انشاء صناديق للتنمية الاجتماعية او صناديق الطوارئ لبرامج التنمية الاقتصادية عن طريق الاستفادة من بعض طبقت الاصلاح الاقتصادي(نجلاء الاهواني ص 102)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

2- **اهداف الاصلاح الاقتصادي:** ان المغزى من اقامة الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول هو مواجهة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها البلد وبخاصة اذا كانت تعتمد على مورد اقتصادي واحد كما في العراق الذي يعتمد على القطاع النفطي الذي يكون عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية التي تحدث في اسواق النفط العالمية، العمل على انشاء مشروعات تختص بتوفير فرص عمل للداخلين الى سوق العمل والعمل على زيادة نسب الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة ومواجهة مشاكل التغيير المناخي التي تؤثر على الاقتصاد والعمل على تطوير الاقتصاد الاخضر (رمزي زكيص123)، كذلك تعمل على معالجة الاختلالات المالية وارتفاع معدلات نسب السيولة التي تؤدي الى ارتفاع معلات التضخم ومن ثم تؤثر على ميزان المدفوعات، ان عدم الاستقرار في معدلات الاسعار وضعف القاعدة الانتاجية التي تعكس الاختلالات الهيكلية في القاعدة الانتاجية هذا بدوره يحتاج الى مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل معالجتها، ان زيادة معدلات الاستيرادات وبنفس الوقت تراجع معدلات الصادرات هذا يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات لذا لابد من اخذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة (رمزي زكيص123) العمل على تخفيف نسبة الفقر والقضاء على الجوع والبطالة والمساواة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي العمل على اعادة التوازن في قطاع التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع نسبة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع (سهاد احمد رشيد ص 60).

ثالثاً: اسباب الاصلاح الاقتصادي في العراق: تم اقرار قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي في العراق عام 2013 بسبب المشاكل والظروف التي مر بها البلد والمتمثلة بالاتي: الاوضاع الاقتصادية الغير مستقرة الناتجة عن سوء الادارة التخطيط والموارد المالية والاعتماد على قطاع واحد في تمويل اقتصاده وهو القطاع النفطي والحصار الاقتصادي والحروب والاضطرابات الداخلية الذي عانى منه البلد طوال الثلاثة العقود الماضية وهذه المشاكل تركت اثارها على اداء الاقتصاد العراقي لذا دعت الحاجة الى معالجة تلك المشاكل والتي من ابرزها:

1- **هيمنة الصادرات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى:** من ملاحظتنا للجدول رقم (1) نلاحظ هيمنة الصادرات النفطية على باقي صادرات القطاعات الاقتصادية الاخرى اذ تشكل الصادرات النفطية حوالي اكثر من 98% من مجموع الصادرات الاخرى، ونجد ان الصادرات النفطية تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب اعتمادها على اسعار النفط العالمية والظروف السياسية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، اذ بلغت قيمة الصادرات النفطية عام 2010 حوالي (51) مليار دولاراً، لكن قيمة صادرات النفط ارتفعت الى (89) مليار دولاراً عام 2013 بسبب اسعار النفط التي بلغت (106) دولاراً للبرميل الواحد، ثم اخذت قيمة الصادرات بالارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط الى انها عاودت الى الانخفاض عام 2020 بسبب انخفاض اسعار النفط اذ بلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي(40) دولاراً وهذا نتج عنه انخفاض في قيمة الصادرات اذ بلغت حوالي(90) مليار دولاراً، الا ان صادرات النفط عاودت الى الارتفاع مجدداً عام 2022 اذ بلغت حوالي (115) مليار دولاراً بسبب ارتفاع اسعار النفط مجدداً وقد بلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي (100 دولاراً) (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ص67).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

جدول رقم (1) مجموع الصادرات غير النفطية والنفطية العراقية "مليار دولار"

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع الصادرات
2010	51,4	0,9	52,3
2011	79,6	0,2	79,8
2012	93,8	0.4	94,2
2013	89,7	0,2	89,9
2014	83,9	0,7	84,6
2015	46,5	0,2	46,7
2016	60	0,5	60,5
2017	78.3	0,2	78,5
2018	87,9	0,3	88,2
2019	95,8	0,7	96,5
2020	90,4	0,7	91,1
2021	75.5	0.8	76.3
2022	115	0.6	115.6

International Monetary Fund, Country Report IRAQ ,2015 ,2018 ,2020

2- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: نلاحظ الجدول (2) نرى ان قيمة مساهمة القطاعات النفطية في مقدار الناتج المحلي الاجمال لا تزال تشكل نسب مرتفعة بسبب الاعتماد شبه الكامل على صادرات النفط كذلك نلاحظ ان النسبة تتسم بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب عدم استقرار اسعار النفط العالمية فمثلاً نلاحظ انه في عام 2019 ان نسب مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي تشكل حوالي (40.4%) ثم انخفضت الى (27%) بسبب جائحة كورونا التي اثرت على تراجع مستويات الطلب العالمي على النفط الخام ثم انخفاض الاسعار العالمية للنفط وبالتالي انخفاض الايرادات النفطية والتي انعكست على تراجع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، لكن عاودت النسب بالارتفاع من جديد عام 2021 اذ وصلت الى اكثر من (42%) بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية اذ بلغت حوالي (70) دولاراً للبرميل الواحد واستمرت النسبة بالارتفاع الى ان بلغت (50%) عام 2022 بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية اذ يبلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي (100) دولاراً.(منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ص67).

جدول رقم(2) النسب المئوية لمساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2022)

السنة	النسبة%
2010	43.2
2011	50.8
2012	49.5
2013	45.2
2014	46.7
2015	37.2
2016	33.2
2017	38.7
2018	45.9
2019	40.4
2020	27
2021	42.9
2022	50.3

https://data.albankaldawli.org/countryالعراق/

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

3- **هيمنة القطاع النفطي على الموازنة بسبب تراجع اداء بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى:** على الرغم من ان الوثيقة الدستورية نصت على تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، اي بمعنى زيادة قيمة الايرادات من بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى من اجل رفد الميزانية ولكن لم تطبق لحد الآن اذ نجد ان بقية ايرادات القطاعات الاخرى تشكل حوالي 8%، عليه فأي انخفاض في اسعار النفط سوف يؤثر تأثيرا سلبياً على الايرادات العامة للدولة مما يؤدي الى حصول عجز في الموازنة كما هو الحال عندما انخفضت اسعار النفط عام 2015 الى اقل من 49 دولاراً للبرميل الواحد بعد ما كان يبلغ سعر برميل النفط عام 2014 حوالي 96 دولاراً وهذا ادى الى تفاقم عجز الموازنة وزيادة الاقتراض بسبب زيادة التكاليف للحرب ضد الارهاب وهجرة السكان من مناطق الاقتتال لتبلغ قيم الديون الخارجية (3.57) مليار دولاراً، اما قيمة الدين الداخلي بلغت حوالي (6) تريليون ديناراً بسبب قيام الحكومة بالاقتراض الداخلي من اجل تلبية متطلبات تمويل الموازنة (البنك المركزي العراقي 2015)

4- **ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي:** لا زال العراق يعاني من ارتفاع معدلات التضخم بسبب الاعتماد على القطاع الواحد الا وهو قطاع النفط من اجل تمويل اقتصاده وهو بنفس الوقت يتأثر بمعدلات اسعار النفط العالمية التي تتسم بحالة عدم الاستقرار فنلاحظ انه عند ارتفاع الاسعار النفطية ادى الى ارتفاع الاستثمارات الاجنبية مما ادى الى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وخاصة قطاع العقارات مما ادى الى ارتفاع اسعارها خلال وقت قصير نسبياً، في ظل عدم مرونة في الجهاز الانتاجي و ارتفاع الاسعار للسلع المحلية بالمقارنة مع السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والنقل، تراجع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وهذا ادى الى انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية ...الخ من العوامل التي ادت الى ارتفاع نسب التضخم، عند ملاحظتنا للجدول رقم (3) نلاحظ ان نسبة التضخم في عام 2010 بلغت حوالي(2.4%) وواصل ارتفاعه الى ان وصل الى (4.7%) عام 2012 بسبب ارتفاع الاسعار النفطية، لكن خلال المدة 2013-2019 اتسمت معدلات التضخم بالانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة الى نجاح السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم عن طريق تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق مزاد العملة الاجنبية واستعمال الاسلوب التقشفي في الانفاق العام وانخفاض اسعار المواد الغذائية العالمية اذ انخفضت بمقدار (19%)، وازمة جائحة كورونا التي اثرت تأثيرا كبيراً على اداء الاقتصاد العالمي بكل جوانبه اذ انخفضت اسعار النفط ووصلت تقريباً الى (40) دولاراً للبرميل الواحد وبالتالي انعكست في تخفيض الايرادات النفطية وبالتالي تقليل الانفاق العام وتراجع معدلات التضخم، لكن في عام 2020 ازداد التضخم الى (1%) بسبب انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية امام الدولار اذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي الواحد(1450) بعدما كان يبلغ سعره القديم حوالي (1200) ،كذلك انخفاض اسعار النفط اذ يبلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي (41.5 دولاراً) وهذا ادى الى تراجع الايرادات من العملة الاجنبية، بالإضافة الى نمو وتطور عرض النقد والعمل في السيطرة على الاصدار النقدي وهذا يتمثل اتباع السلطة النقدية سياسات رصينة لأجل العمل على توفير استقرار نقدي مالي من اجل الحفاظ على معدلات التضخم (البنك المركزي العراقي ص9)، اما في عام 2021 بلغ معدل التضخم حوالي (4.8%) والسبب الرئيسي يعود ايضاً الى ارتفاع اسعار النفط ووصل سعر برميل النفط حوالي (70) دولاراً والتي تنعكس على ارتفاع اسعار المواد الغذائية واسعار السلع والخدمات كذلك ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي (https://shafaq.com/ar) وفي العام 2022 ايضاً معدلات التضخم ارتفعت ووصلت الى ارقام قياسية بلغت حوالي (5%) ايضاً بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

جدول رقم(3) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

السنة	معدل التضخم %
2010	2.4
2011	5.3
2012	4.7
2013	1.3
2014	2.6
2015	1.2
2016	0.06
2017	0.4
2018	0.5
2019	(0.30-)
2020	1.2
2021	4.8
2022	5

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

5- تخلف البنى التحتية وضعفها: ويقصد به راس المال الذي يستخدم في توظيف المرافق العامة كالتجارة والاستثمار والانتاج وهي تشمل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والطاقة الكهربائية واستخدام الطرق التكنلوجية الحديثة في قطاع الاتصالات والاقتصاد ...الخ، اذ يعاني العراق من الافتقار الى هذه البنى المتطورة او عدم كفاية استخدامها او عدم صلاحيتها(الهيئة الوطنية للاستثمار ص 21)

رابعاً: ايرادات النفطية وتأثيرها على تجربة الاصلاح الاقتصادي في العراق: الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد فقط على قطاع واحد وهو القطاع النفطي فمنذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين كان الاقتصاد العراقي يعتمد عليه بشكل كبير دون التفكير في تنويع الايرادات الاخرى من عدا القطاع النفطي وهذا جعل الاقتصاد العراقي ان يمر بالعديد من الازمات والصدمات التي من الصعب ان يجد الحلول لها، وان بداية الصدمات التي تعرض لها هي الحرب العراقية الايرانية عام 1980 التي استنزفت موارد المالية بالإضافة الى موارده البشرية، كما ان حرب الخليج الثانية عام 1990 وهذه الحرب شكلت عاملاً كبيراً في زيادة تدمير الاقتصاد العراقي هذه الحروب والعقوبات الاقتصادية جعلت الاقتصاد العراقي محملاً بديون ثقيلة تصل الى (125) مليار دولاراً عام 2004، اما الحرب التي كانت بقيادة امريكا في عام 2003 هذه الحرب كان من نتائجها هو تدمير جميع الشركات والمؤسسات الحكومية وحصول حالات النهب والسلب والحرق اذ تم تدمير(157) شركة من اصل (192) من الشركات الحكومية، اما باقي المنشآت فتوقفت عن العمل والانتاج بسبب انقطاع التيار الكهربائي والظروف الامنية المختلفة وعدم توفر المواد الاولية ...الخ من الظروف التي مر بها العراق مما جعلته اقتصاده مدمر بشكل شبه كامل ويعاني من ارتفاع نسب البطالة والفقر واستمرار العجز في الميزان التجاري وارتفاع نسبة المديونية الخارجية، ويعاني من حالة كساد كبيرة في اسواقه المحلية بسبب الاغراق السلعي من الخارج بشكل كبير، وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري عليه لابد من معالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي عن طريق استخدام الايرادات النفطية في النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية الاخرى عن طريق اقامة صناديق سيادية خاصة بالإيرادات النفطية وهذه الفكرة ظهرة في الاوساط الاكاديمية بعد حرب عام 2003 اذ من الممكن ان يساهم هذا الصندوق في وضع حلول لكثير من المشكلات السياسية، ويعمل الصندوق على النهوض بواقع الصناعة النفطية فان مقدار المدفوعات التي تعطى الى المواطنين يتوقف على كفاءة الصناعة النفطية ،الصندوق كذلك يعمل على تحقيق العدالة بين جميع المواطنين اذ ان توزيع حصص

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

النفط عليهم يساهم في ايجاد دخل منتظم للأفراد(احمد جاسم الياسري 136)، كذلك من برامج الاصلاح الاقتصادي هو العمل على تفعيل الايرادات غير النفطية، اي بمعنى ان لا تزيد من معدلات الانفاق العام عند زيادة معدلات الايرادات النفطية بنفس النسبة، واستخدام الجزء الاكبر من الايرادات النفطية في تراكم الاصول الانتاجية بحيث يستخدم العائد من هذه الموجودات في تمويل عجز الموازنة العامة، زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية عن طريق استخدام جزء من الايرادات النفطية في تمويلها (نغم حسين نعمة ص41) وقد جاء في تقرير المرصد العراقي ان الانكماش الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد العراقي في فترة جائحة كورونا بلغ 11% عام 2020، لكن في عام 2021 حقق الاقتصاد العراقي نمواً اقتصادياً بنسبة 9%، وكان السبب وراء هذا النمو الاقتصادي هو التوسع الكبير في الانتاج الغير نفطي وبالأخص قطاع الخدمات، اضافة الى تخفيض قيمة الانتاج النفطي من قبل منظمة الاوبك وهذا عمل على زيادة قيمة الايرادات النفطية التي بلغت عام 2021 حوالي 75 مليار دولاراً بعد كانت تبلغ 42 مليار دولاراً الى ان وصلت الى 115 مليار دولاراً عام 2022 كما في الجدول (4)، وقال الرئيس الاقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي "ساروج كومار جاه": "ان العراق بما انه يمتلك حيز مالي كبير بسبب العائدات النفطية المفاجئة الاخيرة عام 2021 و2022 ان من خلالها يستطيع اجراء مجموعة من الاصلاحات الهيكلية العاجلة واسعة النطاق اي بمعنى اعادة توجيه الانفاق الحكومي نحو الخطط والبرامج التنموية التي تعمل على تحسين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وايجاد فرص عمل ومعالجة راس المال البشري في البلاد[1]".ومن الاصلاحات التي اجريت على الموازنة العراقية من خلال الاستفادة من عائدات النفط هو دعم المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وزيادة الصادرات النفطية من اجل زيادة الايرادات العامة والحصول على العملة الصعبة الدولار الامريكي

جدول رقم (4) مقدار الايرادات النفطية

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دولار)
2010	39,2
2011	40,6
2012	50,1
2013	56,6
2014	68,6
2015	58,5
2016	43,6
2017	59,7
2018	84,2
2019	80,1
2020	44,2
2021	75
2022	115

International Monetary Fund, Country Report IRAQ,2015,2018,2020-Optec Annual Statistical Bulletin 2006,2012,2014,2020,2023

عليه عند حصول زيادة في الصادرات الغير نفطية وزيادة القاعدة الانتاجية سوف يحصل هناك تنوع في الاقتصاد وينتج عن هذا التطور ما يأتي:

1- ارتفاع مقدار مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات وذلك بسبب توفير البدائل.

2- حصول استقرار في العملة الاجنبية لان اسعار السلع التحويلية تكون مرتبطة بتكاليف التصنيع ولا تتغير مثل اسعار المواد الاولية.

1- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/16/iraq

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

3- حصول فرص كبيرة لتشغيل الادوات التسعيرية التي تؤثر على ميزان المدفوعات من جهة وتكون معدلات النمو المحددة بقيد ميزان المدفوعات اكثر استقراراً وثباتاً.
4- تكون الحاجة الى الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية والاقتراض من الخارج اقل من ذي قبل(احمد بريهي علي ص 481).

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- ما زالت الموازنة تعتمد على ايرادات النفط اذ تساهم بحوالي اكثر من 98% من الايرادات السنوية للدولة وفشل تنويع الايرادات غير النفطية في تمويل الموازنة.
2- ما زال العراق يعاني من عدة مشاكل اقتصادية وعد استقرار الاوضاع الامنية والسياسية وهذا انعكس في صعوبة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي واستمرارها
3- ان الاصلاحات الاقتصادية في العراق كانت اصلاحات شكلية لم تعالج اي مشكلة اقتصادية ولم تحقق اي زيادة في النمو الاقتصادي ولم تحقق رفاهية لأفراد المجتمع لان القرارات التي تتخذها الحكومة في الاصلاح الاقتصادي كانت قرارات فردية دون تدخل من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
4- ان عملية الاصلاح الاقتصادي تحتاج الى سياسات اقتصادية فاعلة تكون في خدمة المواطن من اجل تحقيق العدالة في المجتمع العراقي وتخفيف المشاكل التي يتعرض لها العراقيون لفترات طويلة من الزمن بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من اجل الوصول الى تحقيق مستويات عالية من الرفاهية بين افراد المجتمع.
5- بلغت نسبة التضخم حوالي (-0.30) عام 2019 بسبب جائحة كورونا التي اثرت بشكل كبير وواضح على جميع مجريات الحياة الاقتصادية لكن هذه النسبة عاودت بالارتفاع من جديد عام 2022 ووصلت الى (5%) بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي امام الدينار العراقي وارتفاع اسعار النفط الخ..... من الظروف.
6- بلغت الايرادات عام 2021 حوالي (75) مليار دولاراً لان اسعار النفط تبلغ حوالي 69 للبرميل وفي عام 2022 نرى ان مجموع ايرادات النفط ارتفعت (115) مليار دولاراً بسبب ارتفاع الاسعار النفطية الى 105 دولاراً للبرميل الواحد.

التوصيات

1- الاستمرار في عملية الاصلاح الاقتصادي التي لها اثار اقتصادية واجتماعية ايجابية.
2- ضرورة وضع سياسات الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي الهيكلي من اجل دعم النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية عن طريق تفعيل الية السوق وزيادة نسب الاستثمار والانتاج في كافة القطاعات والعمل على تفعيل القطاع الخاص.
3- انشاء صناديق سيادية تضع فيها نسبة من العائدات النفطية تستخدم في انشاء المشاريع الاستثمارية والاستفادة منها في اجراء مجموعة من الاصلاحات اقتصادية.
4- العمل على ترشيد الانفاق العام وتوجيه الاموال الفائضة نحو القطاعات الانتاجية والبنى التحتية لأجل زيادة نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتنوع ايرادات الموازنة العامة.
5- العمل على تعبئة كل الامكانات والظروف من اجل اعادة اعمار البنى الانتاجية والتحتية اي زيادة كميات الانتاج وهذا يساعد في التغلب على مجمل الصعوبات الاقتصادي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E1

المصادر: References

الكتب:

1- ابراهيم عبد العزيز اسماعيل-(النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي)- الطبعة الاولى- مركز دراسات الوحدة العربية- 2004.
2- احمد بريهي علي- (التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي)-عمان- دار الايام للنشر والتوزيع-الطبعة الثانية – 2015.
3- رمزي زكي- (ازمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث)- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة الطبعة الاولى، 1977.
4- عمر صقر- (العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة)- الدار الجامعية للنشر، قطر 2001 .
مصطفى محمد عبد الله – (التصحيحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق في البلدان العربية)- الطبعة الاولى- دار دراسات الوحدة العربية- بيروت-2009 .
نجلاء الاهواني- (سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر)- ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا – عمان 1993.

المجلات

1- تغريد داود سلمان – (اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي)- مجلة جامعة بابل-2016- المجلد(2)-العدد (23).
2- سهاد احمد رشيد- (سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق واثارها)- مجلة الاقتصادي الخليجي-العدد (31)- اذار- (2017).
3- مصطفى مهدي حسين- (مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية "عرض وتحليل وتقويم")- مجلة افاق اقتصادية – المجلد (18)- العدد (69)- ابو ظبي-1997.
4- نغم حسين نعمة- (ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق)- مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية- المجلد(12)- العدد(35)-2015.
5- هيام خزعل ناشور- (العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008)- مجلة العلوم الاقتصادية-العدد (31)- المجلد(8)- تشرين الثاني-2012.

التقارير

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي 2015 .
2- البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث- التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018.
3- صندوق النقد العربي- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)-2009- ابو ظبي.
4- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) – التقرير الاحصائي السنوي 2022.
5- احمد جاسم الياسري- (النفط ومستقبل التنمية في العراق)- رسالة ماجستير- كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة-2009.
6- الهيئة الوطنية للاستثمار- (دليل المستثمر في العراق)-2021.
https://data.albankaldawli.org/country
https://arab-api.org/APIExpertiseDetails.aspx?ExpertiseID=6
https://shafaq.com/ar
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/06/16/iraq